التباين والتمايز في الأحكام القضائية... مشكلة أم حل؟

□ محمد الدوسري:

تداولت الصحافة خبر أن النظام القضائي سوف يكتسي ثوباً جديداً من جراء عملية تحديث الأنظمة التي تقوم بها الجهات المسؤولة عن تطوير ودراسة تحديث الأنظمة، وتعرض الخبر لمسألة مهمة عن سبب تباين وتمايز الأحكام القضائية ونسب ذلك التمايز والتباين إلى اختلاف اجتهاد القضاة وأن ذلك التمايز لا يشكل ظاهرة. وعند قراءة ذلك الخبر لأول وهلة يتبادر إلى ذهن الإنسان غير ذي التخصص أن الخبر منقوص ولا يشكل بنية معرفية تجيد التعامل مع العقل الإنساني وآليات الإقناع المتأسس على رقابة الرأي العام. بيد أن المتخصصين في المجال القانوني وفلسفته وتاريخه يجدون أن تسطيحاً واختزالا لشأن خطير قد تم التغاضي عنه لعقود طويلة لا يصب في مصلحة الوطن ولا يحقق الرغبة الصادقة لقيادة الوطن المرتكزة على إصلاح حقيقي شامل يتأسس على المصداقية والشفافية في التعامل .

فإن تباين واختلاف أحكام الجهات القضائية بمختلف اختصاصاتها يُشكل مشكلة حقيقية ومعضلة تبعث على الاعتقاد أن الجهات القضائية بمختلف اختصاصاتها سواء القضاء المدني أو القضاء الإداري أو تلك اللجان الإدارية التي أنيط بها العمل القضائي المتخصص في الفصل في نزاعات تجارية أو مصرفية أو مالية لا تدرك حجم المعضلة التي تظهر على السطح جليا في حاضرنا المعاصر المنفتح إعلاميا ، ولا تعي أن زمن الانكفاء على الذات وتهميش الغير من أفراد المجتمع وأصحاب التخصص الذين يدركون معنى تباين وتمايز الأحكام القضائية وما يُحدث من أثر في اهتزاز مرجعية القضاء لدى أفراد المجتمع وما يخلق من يأس في تحقيق العدل والإنصاف وتحقيق إرساء الارتباط بالقانون والنظام الذي سوف يُحققه القطاع القضائي من تجسيد لمعنى دولة المؤسسات التي ترسخ في الذهن الجمعي للمجتمع المعاني والأسس الإنسانية لحق المواطنة. إن تعارض الأحكام مصطلح قانوني يبحث في وجود تباين وتمايز في الأحكام بين واقعتين اتحدتا في صورتيهما وظرفيهما بيد أن الحكم يختلف اختلافا لا يمكن أن يقبله العقل والتصور لدى عامة الناس فضلاً عمن هو متخصص في هذا الشأن، وتنطبع صورة تناقض الأحكام لدى العامة قبل انطباعها لدى المتخصصين. إن نظرة وإطلالة سريعة على ما يجري لدى الدول المتطورة قضائيا يعكس انطباعا بأننا لا نبدأ من حيث انتهى الآخرون بل إننا نعيد ما ابتدأ به الآخرون للوقوع في معترك الأخطاء والتناقضات التي جرت في الماضي في خضم ظروف لم تتمتع بميزة عصرنا ووقتنا ، وهي ميزة الثورة المعلوماتية وسهولة الحصول عليها لحدوث التطوير والارتقاء بالأداء القضائي إلى أحسن مستوياته وليكون هو الملاذ الحقيقي للمجتمع من التعسف في استعمال السلطة وإساءة استخدامها وكبح جماح الفساد الذي يُرهق مقدرات الوطن وتسهيل الحصول على الحقوق الضائعة.

فالنظام القضائي في الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، يتمتع بانسيابية وتناسق في إرساء الأحكام القضائية التي تتجسد في تقرير السوابق القضائية لحمايتها من التناقض والتباين والتمايز سواء على المستوى الفدرالي أو على مستوى الولايات المتعددة، وعند حدوث صدور حكم يُشعرُ أنه يتباين ويتمايز مع حكم آخر فإن طبيعة التعددية الفكرية الثقافية التي يتمتع بها رجال القضاء والقانون في تلك المجتمعات المتطورة تُظهر ذلك التباين والتمايز إلى العلن ويدور نقاش وحوار قانوني ثقافي يصب في مصلحة الارتقاء بالأداء القضائي لتعزيز الحريات المترسخة في دستور وقوانين الدولة ، بل إن القضاء الأمريكي كانت له مواقف غيرت تاريخ العلاقة الجدلية في صراع امتلاك النفوذ بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وذلك بتأسيس رقابته الدستورية على أعمال وتشريعات تينك السلطتين، وقد بسط تلك الرقابة على ما يصدر منهما حماية للحقوق والحريات العامة التي ارتكز عليها ذلك المجتمع ، وتم ذلك بعوامل عديدة منها تسهيل الحصول على تلك الأحكام القضائية وعدم وجود خوف ورهبة من نشر تلك الأحكام أو نقدها وبيان وجه الخطأ والقصور فيها . بينما في المقابل ، نجد أن القضاء لدينا يُعاني من مشكلة عدم الرغبة في نشر الأحكام القضائية و الرهبة من الانتقاد العلمي الرصين ولو كان أكاديميا لتوضيح وبيان وجه القصور والتناقض في الأحكام الصادرة وذلك بتسطيح المشكلة واختزالها بإعطاء إجابات مقتضبة لا تجسد حقيقة المعضلة .

ويرتبط اختلاف وتباين أحكام القضاء بعدم وجود آلية فعالة لنشر أحكام القضاء وتيسير الحصول عليها مع صدور عدة قرارات من القيادة العليا في الوطن الساعية في طريق الإصلاح بنشر تلك الأحكام، وهذا يُلقي بظلاله على معضلة أعمق في كليات القانون والشريعة حيث إن التعليم فيهما لا يرتبط بالواقع وكيفية تنزيل ما يتلقاه المنتسبون إليها من أحكام وقواعد ومبادئ مجردة على صور واقعية قد مارس القضاء فيها دوره بتطبيق ما تعلمه أولئك المنتسبون لتلك القواعد والمبادئ المجردة، وسوف ينتظر سنين عديدة حتى يمارس قراءة حكم و فهم تسببيه وربط ما تعلمه بما سوف يواجه من واقع مليء بالأحداث والتصرفات التي تحتاج إلى حكم دقيق يجسد ماتلقاه من مبادئ وأحكام. إن التعليم القانوني في الدول المتطورة يختلف اختلافا جذريا في تعاطيه مع الأحكام القضائية ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية يرتبط تعليم القانون ارتباطا وثيقا بما يُصدره القضاء من أحكام قضائية، فهو تعليم يوظف المبادئ والقواعد والتوجهات التي يُرسيها القضاء في قاعات التعليم ويكون محور العملية التعليمية أحكام القضاء، وذلك لوجود المؤسسات المتخصصة مثل (Westlaw) و (LexisNexis) وغيرها، القائمة على نشر و تصنيف الأحكام القضائية الصادرة من المحاكم بمختلف مستوياتها بطريقة علمية تُسهل على الباحث والدارس الأكاديمي والمستشارين القانونيين معرفة توجهات المحاكم والمبادئ التي أرستها في جميع المجالات ، مما يُساعد في فهم أحكام وتوجهات القضاء في أمور الجنايات والأمور المتعلقة بأحكام الأسرة والمعاملات وتكييفها ومعرفة طريقة تأسيس القضاء للمستجدات التي تتوالى في عصرنا الحاضر ، وأيضا فإنها تساعد في تطور القضاء من جهة وذلك بدراسة أحكامه وعرضها على المختصين والباحثين، ويجعل أفراد المجتمع في حالة استقرار واطمئنان تجاه أحكام القضاء.

بينما لدينا فإن الحصول على تلك الأحكام القضائية يعُجز المختصين مما يُفرز مشكلة ومعضلة معرفة توجهات المحاكم لدينا في مسائل كثيرة جدا بسبب صعوبة إن لم يكن استحالة الحصول على الأحكام القضائية، ولا توجد طريقة للحصول على تلك الأحكام إلا بطرق لا تستطيع غالبية الدارسين والباحثين الأكاديميين والمستشارين القانونيين القدرة عليها، وهذا من خلال الواقع العملي أصبح عائقا في طريق كثير من المشروعات الضخمة التي نراها اليوم في مجتمعنا، حيث إن المستثمر الأجنبي إذا أراد أن يستثمر فإنه لابد أن يتعرف على طبيعة المشاكل والعوائق القانونية التي سوف يواجهها في المستقبل وكيفية الخروج من تلك المشكلات والمعضلات القانونية، ولا يمكن حل تلك المشكلات والعوائق وتأسيس رؤية صحيحة لتوجهات القضاء من قبل المختصين إذا لم تتوافر لديهم التوجهات القضائية من خلال سهولة حصولهم على الأحكام القضائية الصادرة من محاكمنا. وأظن أن تحديث وتطوير الأنظمة لا يمكن أن يُمارس ويتم بمهنية عالية إلا بالاطلاع على ما جسده القضاء من أحكام وقرارات عند النظر في الأنظمة واللوائح للفصل في منازعات نشأت في ظل تلك الأنظمة واللوائح ، فهل سوف نرى تفعيل آليات منظمة لتسهيل الحصول على تلك الأحكام لتعم الفائدة وتتحقق المصلحة العامة بدراستها والاطلاع عليها؟ وهل ستتم مناقشة ما كان متباينا منها على طاولة حوار علمي هادئ دون تشنج فكري يتسم بالإقصاء الفكري وعدم قبول الآخر أم أن حرب توزيع الاتهامات والطعن في النيات سوف تبدأ؟

□ نقلا عن صحيفة "الوطن" السعودية

بنك "أبوظبي التجاري" يرعى معرض ومؤتمر البيئة 2007

□ ابوظبي / وام :

أعلن بنك ابوظبي التجاري عن رعايته ودعمه لمعرض ومؤتمر البيئة ٢٠٠٧ الذي بدأ أعماله أمس تحت رعاية صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة في قاعات مركز أبوظبي الدولي للمعارض وقال ايرفن نوكس الرئيس التنفيذي لبنك أبوظبي التجاري ان البنك قرر المشاركة في رعاية معرض ومؤتمر البيئة ٢٠٠٧نظرا لأهمية هذا الحدث بالنسبة لقطاع البيئة والصناعات المتصلة به في دولة الإمارات والمنطقة والعالم .

وجدد دعم البنك لكافة الانشطة الاقتصادية والتجارية في ابوظبي ودولة الإمارات العربية المتحدة بوجه عام باعتباره شريكا في التنمية الاقتصادية في الدولة .

وأعرب عن السعادة للمساهمة بفعالية كبيرة في رعاية هذا الحدث الدولي الذي يقام في ابوظبي بمشاركة ٣٣٨ عارضا و١١٢ متحدثا ..

وقام سعادة حمد البادي عضو مجلس إدارة بنك ابوظبي التجاري بزيارة الى جناح البنك في معرض ومؤتمر البيئة ٢٠٠٧ وأكد على أهمية المشاركة في هذ الحدث البيئي العالمي ..

وقال ان هذا الحدث هو خير دليل على نجاح ابوظبي في التحول الى عاصمة للمعارض العالمية المتخصصة.

وتنظم فعاليات دورة هذا العام شركة ريد للمعارض – الشرق الأوسط وهيئة البيئة – أبوظبي في قاعات مركز أبوظبي الدولي للمعارض والمؤتمرات..

وسيعقد على هامش المعرض مؤتمر متخصص حول موارد الطاقة المتكاملة والمستدامة في المناطق القاحلة .

ويشارك في مؤتمر هذا العام ١١٢ متحدثا بينهم ٨٢ خبيرا دوليا يمثلون عددا من الهيئات والمنظمات الدولية المعنية بقطاعي البيئة والطاقة.

الإستراتيجية الصناعية الشاملة والرؤية المستقبلية للقطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية

بناء على الموافقة السامية الكريمة و في إطار جهود وزارة التجارة والصناعة للنهوض بالتنمية الصناعية تقوم الوزارة بإعداد إستراتيجية صناعية ورؤية مستقبلية للتنمية الصناعية حتى عام ٢٠٢٠م بعنوان البرنامج المتكامل " استراتيجيات تعزيز القدرة التنافسية وتنويع القاعدة الصناعية في المملكة العربية السعودية " تهدف إلى تعزيز القدرات التنافسية للصناعات الوطنية و تحفيز التنويع الصناعي ضمن بيئة الاقتصاد العالمي والمساهمة في دعم الاقتصاد الوطني وتخفيف اعتماده على مصدر واحد أساسي للدخل . وتتضمن الإستراتيجية الصناعية ثلاثة محاور أساسية هي : تعزيز القدرات التنافسية الصناعية ، وتوفير البنية الأساسية والخدمات للقطاع الصناعي ، وتحديث ووضع القوانين و الأنظمة الملائمة .

تتناول الإستراتيجية الصناعية مسائل هامة تتعلق بتطوير وتنفيذ السياسات التالية:

تطوير تقنيات الإنتاج وتنويع المنتجات الصناعية ونقل وتوطين التقنيات المناسبة

و تطوير المهارات اللازمة للنهوض بالقطاع الصناعي واستقطاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية بهدف زيادة القيمة المضافة للصناعات المستهدفة وبناء قواعد معلومات صناعية تحقق التشابك والتكامل الصناعي تطوير برامج تطبيقية لتفعيل المواصفات القياسية والعمل على تحسين الجودة بهدف تسهيل النفاذ إلى الأسواق الخارجية وتحفيز تنوع الصناعات ذات الميزة النسبية والصناعات المكملة لها وتشجيع الاستثمار في تطوير البنية الأساسية للمدن الصناعية ومناطق التقنية وتطوير وتحديث أداء الأعمال والأنظمة والإجراءات الصناعية إلكترونيا والعناية بتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الحرفية والتقليدية.

وليمكن إعداد وتنفيذ الإستراتيجية الصناعية وفق آليات عمليه ديناميكية تحقق الطموحات الكبيرة لتطوير أداء القطاع الصناعي في المملكة بفاعلية عالية وبما ينسجم مع المتغيرات والتطورات المتسارعة والمستمرة ضمن بيئة ومنظومة الاقتصاد العالمي ، فإن هذه الوزارة لديها قناعة تامة بأن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تضافر الجهود وتكاتف الإمكانات وتكاملها والمشاركة الفعلية بين القطاعين الحكومي والخاص .

العناصر الأساسية للإستراتيجية الصناعية :

١- تعزيز القدرات التنافسية الصناعية:

العمل على تحسين القدرات التنافسية الصناعية وتنويع القاعدة الإنتاجية لضمان النفاذ والمنافسة في الأسواق العالمية في ظل ظروف العولمة وانضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية ومنطقة التجارة العربية الحرة وغيرة من الأنشطة الاقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية ، وذلك من خلال صياغة برنامج عمل بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) يحدد الرؤية الصناعية المستقبلية حتى عام ٢٠٢٠م . وأداة تحقيق ذلك ترتكز على بناء جهاز متخصص وفاعل لاقتراح ومتابعة تطبيق السياسات والبرامج وتبادل المعلومات المتعلقة بالتنمية الصناعية وتعتمد المنهجية على تشخيص واقع القطاع الصناعي بغرض وضع إطار السياسات الصناعية الملائمة لتنفيذها من خلال برامج تنفيذية لصناعات مختارة تتميز بالقدرة التنافسية .

وسوف يتم توفير خدمات مساندة تستجيب لحاجات القطاع الخاص في مجالات ترويج الاستثمار و تحفيز التقنية وتطوير الأعمال للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومطابقة المقاييس وتحسين الجودة وتطوير الإدارة وتنمية الموارد البشرية وبناء وحدة معلومات الأعمال .

٢- توفير بنية أساسية ملائمة لاستيعاب طموحات التنمية الصناعية

تمشياً مع متطلبات القطاع الصناعي نحو توفير بنية أساسية ملائمة ومستدامة لاستيعاب طموحات التنمية الصناعية من خلال تطوير وتدعيم مؤسسات وخدمات تهدف إلى خدمة القطاع الصناعي ، فإنه في ضوء ذلك تم إنشاء الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية للعمل على تحديد إطار سياسات لتوفير أراضي صناعية مطورة مبنية على معايير تخصيص الأراضي الصناعية من خلال آلية السوق وبناء سياسة تنمية الأراضي الصناعية على معامل الطلب في ظل شفافية تامة في الإجراءات بحيث تغطي تكاليف تأجير الأراضي الصناعية تكاليف تطويرها وصيانتها وضمان تقديم هذه الخدمات عند مستويات جودة عالية ، وتنمية الشراكة بين القطاع الحكومي والخاص في توفير الأراضي الصناعية المطورة تتضمن توزيعا أفضل للأدوار بين الهيئة والتي تختص في وضع السياسات الوطنية لتنمية المدن الصناعية وتنظيم استخدام الأراضي الصناعية والإشراف على أداء شركات القطاع الخاص المشغلة للمدن الصناعية .

بينما يتمثل دور القطاع الخاص الذي يجيد التوظيف الأمثل للاستثمارات في توفير الموارد المالية للاستثمار في تطوير المدن الصناعية وتشغيلها وإدارة خدماتها . وتقوم الهيئة بإسناد تطوير إدارة خدمات المدن الصناعية لشركات تطوير من القطاع الخاص عن طريق مناقصات تنافسية عامة تتميز خطواتها بالشفافية .

ويتوقع أن يؤدي هذا النهج إلى توفير بنية أساسية حديثة للقطاع الصناعي من خلال آلية متجددة تضمن الاستجابة للطلب على خدمات البنية الأساسية التي يحتاجها القطاع الصناعي مهما كان حجمه ضمن خطوات تتميز بالشفافية والتنافس ، وسوف ينعكس ذلك على جودة الخدمات وملائمة أسعارها ، وبالتالي تحسين القدرة التنافسية للصناعة السعودية .

٣- وضع القوانين والأنظمة الملائمة لضمان ظروف أسواق تنافسية عادلة للمنتجات الصناعية

تتميز أسواق المملكة بأنها مفتوحة وتتدفق السلع عبر رسوم جمركية معقولة وفي نفس الوقت تعتبر الصناعات السعودية في معظمها صناعات ناشئة والطريق طويل لدخول صناعات ناشئة جديدة ، وفي ظل المراحل الأولية التي تعيشها الصناعة السعودية ومحدودية مستوى هيكل الرسوم الجمركية فإن هوامش ربحية الصناعات الناشئة ضيقة وحرجة ولا شك أن ظواهر مثل الإغراق من قبل المنتجات المستوردة المثيلة يمكن أن يعطل التنمية الصناعية ، ويلاحظ زيادة ممارسة إغراق أسواق الدول النامية والمملكة خاصة لأسباب غياب تفعيل أنظمة مكافحة الإغراق والنظام الاحترازي والأنظمة الأخرى ذات العلاقة والتي من شأنها أن توفر أسواق تنافسية عادلة تساعد على تنمية القطاعات الصناعية الواعدة ، إضافة إلى دورها في استقرار الأسواق المحلية وتعزيز موثوقية السياسات التجارية والصناعية في المملكة وهذه النتائج في مجملها تمثل محفزاً هاماً لاستقطاب مزيد من الاستثمارات الصناعية المحلية والأجنبية.

شركة المملكة القابضة تضخ أكثر من 10 مليار ريال في سوقي الأسهم والعقار السعودي

□ الرياض / متابعة / فراس اليافعي

أعلنت شركة المملكة القابضة ورئيس مجلس إداراتها صاحب السمو الملكي الأمير الوليد بن طلال بن عبدالعزيز آل سعود يوم أمس الأحد في مؤتمر صحفي عقد بمقر شركة المملكة القابضة عن ضخ أكثر من عشره مليار ريال في سوق الأسهم السعودي ستوزع على النحو الآتي:

أكثر من خمسه مليار ريال توزع على عدة شركات متنوعة في مجالات مختلفة إبتداءً من:

١.القطاع المصرفي من خلال زيادة الإستثمار في مجموعة سامبا المالية لتصبح النسبة أكثر من ٥٪؛

٢.القطاع الصناعي من خلال زيادة الإستثمار في شركة التصنيع الوطنية لرفع حصة المملكة القابضة إلى أكثر من ١٠٪؛

٣.وقطاع صناعة الأغذية عن طريق زيادة الإستثمار في شركة صافولا لتصبح النسبة أكثر من ١٣٪؛

٤.القطاع الإعلامي من خلال إستثمار جديد في الشركة السعودية للأبحاث والنشر (المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق) من قبل الأمير الوليد وبعض شركاته وتمثل أكثر من ٢٥٪ من الشركة التي تنشر عدة صحف من أهمها الشرق الأوسط والإقتصادية وعرب نيوز Arab News ومجلات متنوعة مثل المجلة، وسيدتي، والرجل، وهي، إضافة إلى الشركات التابعة للمجموعة مثل شركة الخليجية للإعلان والعلاقات العامة وشركة المدينة المنورة للطباعة والنشر.

بالإضافة إلى الإستثمار في عدة شركات ستطرح في سوق الأسهم السعودي قريبا مثل شركة ميدجلف (Medgulf) في قطاع التأمين.

وبهذه المناسبة علق الأمير الوليد مؤكدا: "تعد هذه الاستثمارات كلها دليل على ثقة شركة المملكة القابضة بهذه الشركات التي تربطنا بهم علاقة قوية مبنية على أسس متينة" .

أما بالنسبة للخمسة مليارات ريال المتبقية فقد تم استثمارها في القطاع العقاري شاملة مشروع الرياض الذي سيبدأ في الربع الأول من السنة المالية الحالية ومشروع جدة الذي سيبدأ في بداية العام القادم. وقد تم فعليا شراء أرض في الرياض تبلغ مساحتها ١٦ مليون ونصف متر مربع وأخرى في جدة تبلغ مساحتها ٥ مليون و٣٠٠ ألف متر مربع لإقامة هذان المشروعان الكبيران من قبل شركة المملكة القابضة، ودراسة تحويل هذه الشركات العقارية إلى شركات مساهمة في سوق الأسهم السعودي في المستقبل. ويعد هذان المشروعان من أكبر المشاريع العقارية التي ستشهدها المملكة العربية السعودية وسيتم الإيضاح عن هذان المشروعان الجباران خلال مؤتمرات صحفية قادمة. ويتميز مشروع جده العملاق بموقعه في منطقه إستراتيجية على البحر شمال مدينة جدة ويتوقع بأن تكون تكلفته الإجمالية حال انتهاء المشروع كاملاً ما يقارب ٥٠ مليار ريال سعودي حيث سيضم برج شاهق الإرتفاع ومتعدد الاستخدامات (سكن، مكاتب، فندق خمسة نجوم، ومركز للتسوق).

كما سيشمل المشروع منطقة سكنية بمساحة إجمالية قدرها مليونان ونصف متر مربع ومناطق إضافية للتسوق بمساحة قدرها ٤٧٠ ألف متر مربع ومنطقة تعليمية بمساحة تقدر بـ١٥٠ ألف متر مربع ومناطق للمكاتب التجارية تقدر مساحتها بـ٨٠٠ ألف متر مربع، أما ما تبقى من الأرض فسيشمل مناطق للترفيه والسياحة والفنادق ذات الأربع نجوم بالإضافة إلى منتجع سياحي راقي. ويجري البحث حاليا في إمكانية تطوير حي دبلوماسي مع الأخذ في عين الاعتبار كافة المواصفات المطلوبة لمثل هذا الحي، علماً بأن التخطيط الشامل لهذا المشروع هو تحت التنفيذ مع الشركة العالمية HOK الكندية، كما أن هذا المشروع سيربط البحر المفتوح بشرم أبحر مما سيكون له فوائد بيئية كبيرة للمنطقة وسيعطي جمالا للمشروع. وتقوم شركة المملكة القابضة حاليا بالتنسيق المباشر مع أمانة محافظة جدة والإدارات الأخرى المعنية ليخرج هذا المشروع بالشكل والمواصفات المتوقعة من شركة المملكة القابضة والتي عرفت بمشاريعها العقارية ذات الجودة العالية وتحقيقها جوائز عالمية في هذا الخصوص.

أما بالنسبة لمشروع الرياض، فهو يقع على طريق الدمام ويبعد مسافة لا تزيد عن ١٥ دقيقة من وسط المدينة، وسيتألف المشروع الذي سيبدأ بتنفيذه قريباً مشروع منتجع سياحي بإدارة الفيرمونت Fairmont على مساحة تقديرية تبلغ مليون متر مربع وسيكون كامل قيمة الإستثمار عند اكتمال المشروع ما يقدر بمبلغ ٢٥ مليار ريال سعودي، ويضم المشروع أيضا سيحتوي عند اكتماله على حي سكني يحتوي على ثلاثة عشر ألف وخمسمائة وحدة سكنية بطاقة سكانية قدرها ٦٩ ألف ساكن على مساحة قدرها ٨ مليون و٤٠٠ ألف متر مربع بالإضافة إلى نادي ريفي يشمل فلل مخدومة من قبل أحد إدارات الفنادق المتخصصة ونادي لتعليم ركوب الخيل كما سيتألف المشروع من محلات لمبيعات التجزئة وسوق كبير بمساحة مليون متر مربع وسوق متخصص آخر بمساحة ٣٠٠ ألف متر مربع.

ويأتي قرار شركة المملكة القابضة بإستثمار هذه المبالغ الضخمة وبضخها في سوقي الأسهم والعقار السعودي إيمانا منها بالسياسة الإقتصادية الحكيمة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز وإيمانا منها بقوة الإقتصاد السعودي. وأكد الأمير الوليد: "قطعنا وعداً في ظل ثقتنا في سياسة حكومتنا الإقتصادية الحكيمة والقوة الكامنة في سوق الأسهم السعودي، والآن نوفي بهذا الوعد" .

افتتاح محطة الحاويات بميناء "صحار" العماني الصناعي

□ مسقط / العمانية :

جرى أمس افتتاح محطة الحاويات بميناء صحار الصناعي وذلك تحت رعاية الشيخ محمد بن عبدالله الحارثي وزير النقل والاتصالات العماني بحضور عدد من أصحاب المعالي الوزراء وأصحاب السعادة الوكلاء وولاة منطقة الباطنة.

واستعرض جيمس فراتر الرئيس التنفيذي للشركة خلال كلمته المراحل التي مر بها المشروع مشيرا إلى الدور الذي قامت به الشركة في مجال رفع نسبة التعمين حيث تم تدريب ٧٢ موظفا خضعوا لبرامج تدريبية مكثفة استمرت ٣ أشهر وذلك في مقر شركة (هيتشسون) بهونج كونج في العديد من التخصصات ذات العلاقة.

بعدها ألقى جان مايير الرئيس التنفيذي لميناء صحار الصناعي كلمة أكد خلالها على أهمية ودور الشركة العمانية لمحطة الحاويات العالمية في الميناء في انجاز المشروع مشيرا إلى ان مجموعة(هيتشسون) تعد اكبر شركة مستقلة تدير محطات الحاويات في العالم.

ومن جانبه أعرب الشيخ محمد بن عبدالله الحارثي وزير النقل والاتصالات راعي المناسبة عن سعادته لافتتاح مشروع محطة الشركة العمانية لمحطة الحاويات العالمية مؤكدا أن الشركة العمانية لمحطة الحاويات العالمية سوف تسخر كافة امكاناتها كمساهم مهم في نمو الاقتصاد العماني وعلى وجه الخصوص منطقة الباطنة.

وقد تخلل حفل الافتتاح تقديم العروض الموسيقية والفنية إلى جانب عروض للفنون العمانية المغناة التي تشتهر بها منطقة الباطنة.

السبت المقبل.. الصندوق الكويتي يشارك في افتتاح مشروع تطوير ميناء خصب في مسقط

□ الكويت / (كونا) :

يشارك الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في حفل افتتاح مشروع تطوير ميناء خصب في العاصمة العمانية مسقط يوم السبت المقبل تلبية لدعوة من وزير الاقتصاد الوطني العماني احمد بن عبدالنبي مكي .

ويمثل الصندوق في الحفل نائب مديره العام حمد العمر والمدير الإقليمي لدول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي عبدالله المصيبيح ومن إدارة الإعلام طارق الشطي.

وقال الصندوق في بيان صحافي ان المشروع الذي مولـه الصندوق يهدف إلى مقابلة الطلب على النقل البحري في شبه جزيرة "مسندم" والى زيادة كفاءة ميناء "خصب" تلبية لجهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشبه جزيرة "مسندم" .

وبلغ إجمالي المشاريع التي مولها الصندوق في عمان ٢١ مشروعا موزعة على قطاعات النقل والصناعة والطاقة والمياه والصرف الصحي والاتصالات.

أسمنت شركة "القصيم" السعودية ترفع أرباحها 12.1% عن العام 2006

□ الرياض / وكالات :

أظهرت النتائج المالية لشركة أسمنت القصيم السعودية تحقيق أرباح صافية للسنة المنتهية ٢٠٠٦، بعد خصم الزكاة الشرعية بلغت٣١٦ مليون ريال (الدولار يعادل ٣,٧٥ ريال) مقارنة بنحو ٢٨٢ مليون ريال لنفس الفترة من العام ٢٠٠٥ بنسبة نمو ١٢,١٠٪.

وأشار بيان للشركة أن ربح السهم ارتفع إلى ٧,٠١ ريال مقارنة بحوالي ٦,٢٦ ريال للسهم لعام ٢٠٠٥ بنسبة نمو قدرها ١٢,١٠٪، وبلغ صافي الأرباح التشغيلية ٣٢٠ مليون ريال مقابل ٢٨٦ مليون ريال للعام ٢٠٠٥ بزيادة ١١,٥٤٪.

وأرجع البيان أسباب الزيادة في الإرباح للعام ٢٠٠٦، إلي تحسن أداء المبيعات والأعمال التشغيلية.

على جانب أخر أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح عن العام ٢٠٠٦ بواقع ٤,٦٠ ريال لكل سهم وبمبلغ أجمالي قدره ٢٠٧ مليون ريال، وسوف يتم توزيع الأرباح بعد اجتماع الجمعية العمومية للشركة والمزمع عقده في شهر مارس.

علماً بأنه أحقية الأرباح سوف تكون للمساهمين المسجلين بسجلات (تداول) مركز الإيداع بنهاية تداول يوم انعقاد الجمعية العمومية العادية.

وسجل سعر السهم خلال تداولات السبت الماضي تراجعا بنحو ٠,٨١٪ مسجلا سعر ١٥٢,٧٥ ريال.

مناقشة دراسة رأس المال الأجنبي بدول مجلس التعاون الخليجي

□ الرياض / وام :

يعقد بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالرياض يومي الثلاثاء والأربعاء القادمين الاجتماع الثالث للجنة المكلفة بمناقشة دراسة رأس المال الأجنبي بدول المجلس والتي تتناول التشريعات والأطر القانونية ودورها في جذب وتفعيل الاستثمار والنمو الاقتصادي المعدة من قبل جامعة الإمارات العربية المتحدة .

وقال محمد بن عبيد المزروعي الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بالأمانة العامة لمجلس التعاون أن إعداد هذه الدراسة يأتي استكمالا للاجتماعين السابقين لهذه اللجنة لمناقشة موضوع هذه الدراسة وكذلك تنفيذا لقرار لجنة التعاون المالي والاقتصادي بدول المجلس في اجتماعها الستين المتضمن تكليف الأمانة العامة بإعداد دراسة مقارنة لأنظمة وإجراءات تشجيع الاستثمار الأجنبي بدول المجلس مع بيان إمكانية الاستفادة من الأنظمة المماثلة في الدول التي نجحت في جذب الاستثمارات الأجنبية .

وأضاف أن الأمانة العامة سوف تقوم بإدراج التوصيات التي توصلت إليها هذه اللجنة على كل من لجنة التعاون الصناعي ولجنة التعاون المالي والاقتصادي.